الامر مغاير للارادة وكون الطاعة تحصيل ما امر به المطاع لا تحصيل
ما اراده لا يستلزم كون المطيع عاصيا ولا كون العاصي مطيعا
وذلك لان الامر نوعان احدهما تكويني يتكون ويحدث به جميع
الكاينات المامورة بالتكون والحدوث كقوله تعالى انما امره لشيء
اذا اردناه ان نقول له كن فيكون وثانيهما تشريعي تدويني
وهو الامر الذي كلف به العباد بالايمان والطاعات وعليه
مدار الثواب والعقاب فنحقق الجواب عن الثالث ان الطاعة
هو الاتيان بما يوافق الامر التدويني والرضا اعني ترك الاعتراض
يترتب على هذا الامر دون الامر التكويني اذا خالفه واما اذا وافقه
كما في المامور بالايمان الاتي به فيترتب عليه الرضا ايضا فحينئذ
لا يلزم كون الكافر والعاصي الاتيين بالكفر والعصيان المامورين
بهما بالامر التكويني مطيعين ولا يكون الحق في المثال المذكور مطيعا
لعدم اتيانه بما امر به بالامر التدويني التكليفي الذي يترتب عليه الرضا
فتامل قوله كما يقوله المعتزلة فانهم قالوا كلامه تعالى اصوات وحروف
غير قائمة بذاته تعالى بل يخلقها الله تعالى في غيره كاللوح المحفوظ او جبرائيل ع
او النبي صلى الله عليه وسلم او غير ذلك كشجرة موسى ع ومعنى كونه تعالى
متكلما خلقه وايجاده هذه الاصوات والحروف في الغير قوله لانه
خلاف النصوص فان النصوص واقعة في كونه تعالى متكلما وصرف
تلك النصوص عن ظواهرها التي هي قيام الكلام بذاته تعالى وحملها على
كونه موجدا له في الغير مما لا ضرورة فيه اذ يصح حملها على ظواهرها على ما
سياتي بيانه قوله للدلائل السمعية فان القران وكذا الحديث

ملوبه

مملو به بحيث لا يمكن انكاره ولا تاويله بل كونه تعالى سميعا بصيرا مما
علم بالضرورة من دين محمد صلى الله عليه وسلم فلا حاجة الى الاستدلال
عليه كما هو حق ساير الضروريات الدينية قوله وبيانه دليل على
العلم بالمسموعات والمبصرات فاذا علمنا شيئا علما تاما جليا ثم
ابصرناه نجد بالبداهة بين الحالتين فرقا ونعلم بالضرورة
ان الحالة الثانية يشتمل على امر زايد هو الابصار وكذا حال
السمع قوله واعترفنا بعدم الوقوف على حقيقتهما فان
ما ذكرناه انما يدل على مغايرتهما للعلم وكذا ظواهر الايات والا
حاديث تابى عن حملهما على العلم بالمسموعات والمبصرات والادلة
العقلية تدل على امتناع حملهما على الكيفيتين الحاصلتين بالالتين
المعروفتين وعقولنا ناقصة عن كشف حقيقتهما فلا بد لنا من
هذا الاعتراف وبما قررنا لم يبق مجال لما قيل انه لما صرفا عن معناهما
الحقيقيين والتقليل في الاعتقاد مهم فلم يحمل السمع والبصر على ما
يقوله الاشعري والفلاسفة على العلم بالمسموعات والمبصرات
قوله فان علمنا عرض فان العرض هو الموجود القايم بالمتحيز
على ما في المواقف وحادث ضرورة كون صفات الحوادث محدثة
وقاصر ضرورة عدم كون جميع الاشياء معلوما لنا ومستفاد
من الغير وهو المبدا تعالى المفيض للصور كلها قوله وعلمه قديم
ضرورة استلزام كونه حادثا كونه ناقصا في الان او كاملا لكن يستلزم
قصوره كونه تعالى ناقصا ايضا وذاتي اي مستند الى الذات
تعالى لامتناع احتياجه في شيء من صفات كماله الى غيره ولم نعرض

Copyright © King Saud University